



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الزراعية



د. مهدي ضمد القيسي*: القطاع الزراعي في العراق وسبل النهوض**

مقدمة:

تعد الزراعة أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسة التي تسهم في الاقتصاد الوطني، ويرتبط الأمن الغذائي بالأمن الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي يعتمد بالدرجة الأساس على توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلي، ويسهم نهوض القطاع الزراعي بتنويع الاقتصاد وتخفيف وطأة الفقر وتحسين الميزان التجاري وتحقيق حركة لمعظم القطاعات المرتبطة به بصورة مباشرة وغير مباشرة.

بعبارة أخرى، يساهم تطور القطاع الزراعي في مكافحة البطالة وتقليص حجم الاستيراد وتطور ونهوض المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني، فضلاً عن أن المنتج المحلي يكون أكثر أماناً واطمئناناً على السلامة الصحية للمستهلك مقارنة بالمستورد، الذي يؤدي إلى الاهتمام بصحة الفرد لأن أغلب أمراض العصر مرتبطة بالغذاء والاستهلاك الغذائي، كما وان تطور القطاع الزراعي ينعكس إيجابياً على تحسين الواقع البيئي.

خصوصيات القطاع الزراعي:

1- تعامله مع كائن حي (نبات وحيوان) وكلاهما يحتاج إلى مدد زمنية متفاوتة لكي يصل إلى العمر الإنتاجي.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الزراعية

- 2- ارتباطه بظروف بيئية غير مضمونة تؤثر في الإنتاج والإنتاجية بصورة مباشرة.
- 3- ارتباطه بنشاطات وإنتاج اغلب وزارات الدولة وبصورة خاصة الجانب الأمني، الكهرباء، النفط، الصناعة، التجارة، البيئة، الموارد المائية، التعليم العالي والبحث العلمي، المالية والنقل إضافة إلى القطاع الخاص.
- 4- يحتاج إلى رأس مال كبير وان مدة نموه بطيئة جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى.

لذا فان مجمل هذه العوامل تتداخل وتتشرك في التأثير في نمو وتطور القطاع الزراعي بشكل يختلف عن القطاعات الأخرى.

عمل القطاع الخاص في القطاع الزراعي:

تسعى وزارة الزراعة لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية بهدف تحسين دخل الأسر الفلاحية وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال مهامها في إجراء البحوث الزراعية، وتوفير المستلزمات، والقيام بالإرشاد، وتدريب الفلاحين، وإعداد التشريعات، ونقل التكنولوجيا، وتقديم الخدمات التي لا يقدمها القطاع الخاص، وتنفيذ المشاريع التنموية عبر ما يخصص لها من مبالغ في ميزانية الدولة، وتوفير السيولة النقدية من خلال صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية، وتأهيل الموظفين والفنيين العاملين في أنشطة الوزارة كافة.

ومعلوم إن مجمل العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي هي بيد القطاع الخاص (فلاحين، مزارعين ومستثمرين)، لذا فإن تطوير وإسناد القطاع الخاص سيكون رافداً مهماً وكبيراً ومستداماً لتنويع الاقتصاد العراقي لأن هوية البلد زراعية ومقومات النهوض والتطوير يمكن تحقيقها من خلال المساهمة الفاعلة لتنمية القطاع الخاص وتشجيعه للقيام بالنشاطات التالية:



أوراق في التنمية الزراعية

- 1- الدخول بالصناعات الساندة للقطاع الزراعي مثل صناعة الأسمدة والمبيدات والمكننة ومنظومات الري بالرش والتنقيط والنايلون الزراعي والبيوت البلاستيكية ... الخ.
- 2- الدخول بالصناعات الزراعية مثل صناعة التعليب والألبان ومعجون الطماطة وتعزيز صناعة وتجارة التمور والحبوب وغيرها.
- 3- التركيز على تقليل الفاقد لما بعد الحصاد أو الجني وصولاً إلى المستهلك من خلال تطوير التسويق الزراعي بحلقته كافة وبضمنها وسائل النقل المبردة والمجمدة لنقل المحاصيل الزراعية، وإنشاء المخازن الحديثة العادية والمبردة والمجمدة والاهتمام بالتعبئة والتدريج والتخزين والتسويق والتصنيع لحماية المنتج والمستهلك.
- 4- تبني إنشاء محطات كبرى لتربية أبقار الحليب ومصانع للأعلاف بتكنولوجيا حديثة وصناعة الألبان؛ بعبارة أخرى، تأسيس مجمعات زراعية-صناعية، واستخدام الدورات الزراعية وتوسيع رقعة المساحات المخصصة لإنتاج الأعلاف.
- 5- تأسيس شركات للتأمين الزراعي للعمل بنظام التأمين الزراعي.
- 6- دعم تأسيس جمعيات تخصصية تعنى بنشاطات القطاع الزراعي المختلفة مثل المكننة، التسويق، النقل المتخصص وغيرها.
- 7- المضي قدماً بتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في البنى التحتية الساندة للقطاع الزراعي وتأهيل بعض المشاريع الزراعية الكبرى مثل محطات الأبقار والجاموس والدواجن ومصانع الأسمدة والمستلزمات البيطرية والخزن المبرد والمجمد ومعامل البذور والمكننة الزراعية والمجازر الحديثة للدواجن والأبقار والجاموس والأغنام والماعز والعمل على وضع خرائط استثمارية تعتمد على قواعد وأسس للمعلومات والإحصاءات الزراعية.
- 8- التوسع في الزراعة العضوية ونشر تقاناتها واستخدام وسائل مكافحة المتكاملة (IPM) وإنتاج المفترسات الإحيائية.
- 9- وضع وتطبيق سياسة فاعلة للإرشاد الزراعي بهدف التوجه نحو الزراعة الحديثة واستخدام المبتكرات الحديثة والتطبيق السليم لنتائج البحوث الخاصة باستخدام البذور المحسنة عالية الإنتاجية وذات النوعية الجيدة والمقاومة لظروف الجفاف والأمراض



أوراق في التنمية الزراعية

المختلفة، إضافة إلى التوجه نحو الاستخدام الأمثل لمياه الري وإدارة مشاريع البزل في الحقول وذلك بالاستمرار بإنشاء المراكز والمزارع الإرشادية في مناطق الأرياف الزراعية جميعها وتوجيه الفلاحين والمزارعين نحو التركيز على التوسع العمودي في الزراعة لرفع الكثافة الزراعية والارتقاء بإنتاجية الأرض في وحدة المساحة ضمن الحصص المائية المتاحة جنباً إلى جنب مع التوسع الأفقي في زراعة المساحات الزراعية الاقتصادية الصالحة للزراعة فعلاً.

10- تمثل مصادر الطاقة (الكهرباء والمشتقات النفطية) محوراً رئيساً في ارتفاع كلف إنتاج المحاصيل الزراعية (النباتية والحيوانية) والخدمية، لذا نرى أن يخصص دعم استثنائي ومستمر للمشتقات النفطية وتسعيرة الوحدة الكهربائية للفلاحين والمزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي للمساهمة في تخفيض كلف الإنتاج الزراعي.

11- إقامة معامل لتصنيع الحليب ومشتقاته الألبان، واللحوم والأسماك لاستثمار الموارد الطبيعية المتوفرة في الأهوار، إذ أن التصنيع الموقعي يضمن التقليل من فرص تلف المنتج واستثماره بصورة أفضل مما يشجع السكان على زيادة استثمار الثروة الحيوانية، وبالتالي زيادة دخل سكان الأهوار.

12- معلوم أن صناعة الورق تعتمد بالدرجة الأساس على وفرة المواد السيليلوزية وعلى هذا الأساس تم إنشاء معمل ورقي محافظتي البصرة وميسان في هذه المواقع بسبب قربها من منطقة الأهوار، وأن تجفيف الأهوار اثر سلبياً في توفر المادة الأولية لصناعة الورق. لذا فالمطلوب هو الاهتمام بهذا الجانب لتوفير طاقات إنتاجية عالية لمصانع الورق في العراق، فضلاً عن توفير فرص تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية أو الاقتصادية للفرد في هذه المناطق وبالتالي يعطي استقراراً اقتصادياً واجتماعياً وبما ينعكس ايجابياً على الأصدعة كافة، علماً إن المقترح هو إيجاد وسائل ميكانيكية لحصاد وكبس ونقل القصب من الأهوار إلى مصنعي الورق في محافظتي البصرة وميسان.



أوراق في التنمية الزراعية

13- تنشيط الصناعات الحرفية من خلال تأسيس مراكز وطنية متخصصة للاستفادة من القصب والبردي والموارد الطبيعية الأخرى في بيئة الأهوار لإنتاج صناعات حرفية مدرة ومعرزة لدخل أبناء الأهوار.

14- بناء شبكة طرق موصلات قادرة على ربط مناطق الأهوار مع بعضها ومع المدن والقصب المجاورة لها، لتسهيل إيصال الخدمات إلى سكان الأهوار واستثمار الموارد الطبيعية ونقلها إلى مراكز التسويق أو الخزن في المحافظات.

15- نتيجة لتراكم القصب والبردي والنباتات المائية الأخرى في بيئة الأهوار ولعقود عديدة فقد تحولت بفعل العوامل البيولوجية إلى سماد عضوي متحلل يمكن أن يكون مصدراً رئيساً لإمداد القطاع الزراعي بهذا المصدر التغذوي المهم، كما ويكون عاملاً مثبتاً لحركة التربة في المناطق الصحراوية ويحد من رقعة التصحر في العراق.

16- لغرض المساهمة الفاعلة في التعرف على المشاكل والمعوقات التطبيقية التي يعاني منها القطاع الزراعي يتطلب إشراك باحثي وزارة الزراعة بمناقشة الخطط البحثية لمراكز البحوث الزراعية في البلد وتعزيز التعاون بين باحثي ومختصي وزارة الزراعة وخبراء مراكز البحوث الزراعية والجامعات العراقية لمناقشة برامج البحوث والمشاريع، فضلاً عن توجيه بحوث طلبة الدراسات العليا في كليات الزراعة وكليات الطب البيطري والكليات التقنية لتكون مخرجات بحوثهم تطبيقية تستهدف حل المشاكل والمعوقات الحقيقية التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق.

17- استخدام نظم المعلومات والبيانات لمحطات الأنواء الجوية الزراعية في تنفيذ الخطط الزراعية النباتية والحيوانية المستحصل عليها من مركز الأنواء الجوية الزراعية في وزارة الزراعة، وكذلك الاستفادة من خرائط ملائمة المحاصيل الزراعية الإستراتيجية في توزيع زراعة هذه المحاصيل على المناطق الجغرافية للعراق التي أنجزها قسم الخرائط البيئية.

يحتاج القطاع الخاص إلى رعاية حكومية جادة لإسناده من أجل تحقيق نهوض وتطور بالقطاع الزراعي من خلال ما يأتي:



أوراق في التنمية الزراعية

- 1- تشديد الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية لمنع دخول المواد الزراعية (نباتية وحيوانية وأعلاف ومستلزمات زراعية وبيطرية مختلفة) والتقييد بإجازة الاستيراد، وذلك لإعطاء حماية للمنتج المحلي من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وخاصة وزارة المالية/ الهيئة العامة للكمارك، ووزارة الداخلية/ المديرية العامة للمنافذ الحدودية، علماً أن وزارة الزراعة تعمل بخطة استيرادية سنوية للمواد المذكورة آنفاً وتأخذ بنظر الاعتبار كميات المنتج المحلي لسد العجز من خلال الاستيراد المقنن.
- 2- التأكيد على تطبيق قانون الحجر الزراعي رقم 76 لسنة 2012 وقانون الصحة الحيوانية رقم 32 لسنة 2013 وقانون البذور والتقاوي رقم 50 لسنة 2012 وقانون تسجيل واعتماد وحماية الأصناف الزراعية رقم 15 لسنة 2014 وقانون تسجيل واعتماد المبيدات رقم 47 لسنة 2012 وقانون تداول المواد الزراعية رقم 46 لسنة 2012، وعدم السماح أو إعطاء أية استثناءات خارج ضوابط هذه القوانين وتعليماتها النافذة، والتأكيد على تطبيق هذه القوانين وتعليماتها النافذة على محافظات العراق كافة بدون استثناء.
- 3- تفعيل العمل بالقوانين ذات العلاقة بالقطاع الزراعي لأهميتها في حماية المنتج المحلي (قانون التعريف الكمركية، وقانون حماية المستهلك، وقانون حماية المنتجات الزراعية)، والإسراع بإصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالقطاع الزراعي.
- 4- تنمية القطاع المصرفي وإعطاء تسهيلات مصرفية وكمركية لنشاطات القطاع الخاص.
- 5- إعطاء دعم استثنائي ومستمر للمشتقات النفطية وتسعيرة الوحدة الكهربائية للفلاحين والمزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي (الإنتاج النباتي والحيواني والخدمي) للمساهمة في تخفيض كلف الإنتاج الزراعي.
- 6- حماية المنتج المحلي من خلال تشريع قانون لوضع رسوم على المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية المستوردة توضع في صندوق خاص لدعم المنتجين الزراعيين (نباتي وحيواني).



أوراق في التنمية الزراعية

- 7- النظر بإمكان العمل بالإعفاء الضريبي للمنتجين الزراعيين (نباتي وحيواني)، التي تقع ضمن صلاحية وزارة المالية.
- 8- إلزام مستوردي لحوم الدواجن بشراء (تغطية) نسبة منها من الدجاج المحلي (نبدأ بـ 10% من مجموع الإرسالية)، وذلك لغرض إعطاء دعم لمربي الدواجن وكذلك تنشيط عمل المجازر والعمالة المحلية، على أن ترفع النسبة بزيادة الطاقات الإنتاجية لحقول الدواجن المحلية إلى أن يتحقق الهدف بتنمية قطاع الدواجن.
- 9- دعم سعر شراء الحليب الخام المنتج من محطات الأبقار والمنتجين المحليين لغرض النهوض بصناعة الألبان المحلية لتنافس المستورد منها، على أن تقوم وزارة الصناعة/ الشركة العامة لمنتجات الألبان بإعداد آلية لهذا الغرض.
- 10- التركيز على تقليل الفاقد لما بعد الحصاد أو الجني وصولاً إلى المستهلك من خلال تطوير التسويق الزراعي بحلقاته كافة وبضمنها وسائل النقل المبرد والمجمد لنقل المحاصيل الزراعية، وإنشاء المخازن المبردة والمجمدة والاهتمام بالتعبئة والتدريج والتخزين والتسويق والتصنيع لحماية المنتج والمستهلك.
- 11- توجيه الاستثمار في الحلقات الساندة لنشاط القطاع الزراعي (مدخلات الإنتاج) مثل صناعة الأسمدة والمبيدات والمكننة ومنظومات الري بالرش والتلقيط والنايلون الزراعي والبيوت البلاستيكية ... الخ، وكذلك الصناعات الزراعية (مخرجات الإنتاج) مثل صناعة التعليب والألبان ومعجون الطماطة وتصنيع وتجارة التمور والحبوب وغيرها.
- (*) الوكيل الفني/ وزارة الزراعة
- (**) قدمت هذه الورقة الى ندوة "العراق مابعد داعش: التحديات والخيارات المتاحة" التي عقدت بتاريخ 2016/10/30 في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية في بغداد.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 30 حزيران 2017